

المشروعات المشتركة وتطوير الهيكل الصناعي في الدول النامية مع اشارة للتجربة السعودية

د. عادل محمد المهدى

مستشار اقتصادي - مكتب السيف للدراسات
والاستشارات الاقتصادية والادارية - الرياض

١ - مقدمة :

لقد أثبت الواقع بما لا يدع مجالاً للشك فشل تجارب التنمية التي اعتمدت على الاقتراض الخارجي خلال العقود الثلاثة الماضية في معظم الدول النامية. ومرد هذا الفشل في حقيقة الامر هو طبيعة هذه القروض من ناحية، وكيفية استخدامها من جانب الدول المتلقية لها من ناحية ثانية، والاعباء المترتبة عليها من ناحية ثالثة.

ومن هذا المنطلق فقد بات من الواضح أهمية البحث عن البديل الملائم لتمويل برامج التنمية وتطوير الهيكل الصناعي في هذه الدول. ولعل ما أحرزته مجموعة الدول التي يطلق عليها الدول حديثة العهد بالتصنيع (NICs) من تطوير وتنمية قطصاداتها اعتماداً على الاستثمارات الاجنبية المباشرة يوضح لنا ضرورة دراسة هذا البديل ودرجاته المختلفة للاختيار من بينها ما يلائم ظروف الدول النامية ومتطلبات التنمية الاقتصادية بها.

والاستثمارات الاجنبية المباشرة يشوبها الكثير من الحذر والقلق من جانب الدول النامية نظراً لارتباطها الوثيق بالشركات متعددة الجنسيات(١)، فضلاً عن تجارب السيطرة السياسية التي صاحبت انشطة هذه الشركات خلال الفترة الاستعمارية، وظلت هذه الشركات في حد ذاتها محل جدل كبير ولفترة طويلة. ومرد هذا الجدل في حقيقة الامر هو ما لهذه الشركات من قوة سياسية واقتصادية كبيرة، الامر الذي

جعل الدول النامية في مختلف أنحاء العالم تعامل مع هذه الشركات من منطلق الشك والريبة والحذر. إذ كان على الدول المضيفة أن تتعلم كيف تعامل مع هذه الشركات بحيث تحصل على أكبر قدر من المزايا وتحجب إلى أقصى حد ممكن الآثار السلبية التي يمكن أن تتركها هذه الشركات على البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه البلدان.

وفي مقابل التجارب الناجحة التي تحققت في بعض دول الحافة الآسيوية من جراء التعامل مع هذه الشركات، فإن هناك أيضاً تجارب فاشلة ومريرة شهدتها بعض البلدان نتيجة استضافتها لهذه الشركات، وبصفة خاصة بعض بلدان أمريكا اللاتينية، وعدد كبير من البلدان الأفريقية.

ونتيجة لذلك انقسمت الآراء إلى آراء مؤيدة لفتح الباب أمام هذه الشركات بدون قيود للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، والخبرة والمعرفة الفنية، وأساليب الادارة الحديثة وغيرها، وآراء رافضة لفكرة التعامل مع هذه الشركات، مع الاعتماد على الذات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإن كانت هناك ضرورة لرؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا، فيمكن الحصول عليها في أدنى حد ممكن من خلال الاقتراض الخارجي.

ومن بين هذين الرأيين ظهر تفكير جديد يحاول التوفيق بين الآراء المؤيدة والآراء المعارضة، وتركز هذا التفكير في محاولة الدخول في مشروعات مشتركة مع هذه الشركات بهدف تجنب الآثار السلبية والاستفادة من الإيجابيات المصاحبة لها، مع فهم سليم لطبيعة هذه الشركات والتعامل معها من منطلق المصالح المتبادلة^(٢).

ويستهدف هذا البحث اختبار فرضية أساسية مؤداها أن تطوير الهيكل الصناعي لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية من خلال المشروعات المشتركة يعتبر من أفضل البدائل المتاحة أمام هذه البلدان. وسوف يجري اختبار الفرضية السابقة في أربعة أجزاء أساسية لهذا البحث، بحيث ينطوي الجزء الأول على تحليل لأوضاع

الشركات دولية النشاط والأهمية التي تحتلها في الاقتصاد العالمي في الفترة الراهنة. وفي الجزء الثاني سوف يتم دراسة محددات الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر هذه الشركات، ومن وجهة نظر الدول المضيفة.

وفي الجزء الثالث من هذا البحث، سوف يتم دراسة مفهوم وأهمية المشروعات المشتركة وأشكالها المختلفة. وفي الجزء الأخير من البحث، سوف يتم دراسة تجربة المشروعات المشتركة كرسيلة لتطوير الهيكل الصناعي بالملكة العربية السعودية.

ويعتمد المنهج المتبعة في هذا البحث على الأسلوب التحليلي لاستقراء التغيرات التي طرأت على مركز الشركات الدولية في الاقتصاد العالمي، وتحليل محددات الاستثمارات الأجنبية من زوايا متباعدة، فضلاً عن تحليل ماهية المشروعات المشتركة، واستنباط الشكل الملائم لتطوير الهيكل الصناعي وتحقيق التنمية في بلدان العالم الثالث مع التركيز على تجربة المملكة العربية السعودية في التعامل مع الشركات الدولية من خلال المشروعات المشتركة.

٢ - الشركات الدولية والاقتصاد العالمي :

١/٢ تطور أوضاع الاستثمارات الدولية عبر القرن الماضي :

تشير الإحصاءات الخاصة بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول العالم المختلفة خلال القرن الماضي إلى حدوث تغييرات عديدة في اتجاهات وأحجام هذه التدفقات، وتعتمد هذه الاتجاهات وتلك الأحجام بدورها على طبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية بين دول العالم المختلفة. والعجيز بالذكر أن الشركات دولية النشاط هي المحرك الرئيسي لهذه التدفقات من خلال الاستراتيجيات الشاملة التي تتبعها هذه الشركات للتمويل والاستثمار والانتاج والتسويق على المستوى العالمي.

والواقع أن الشكل الملائم للاستثمارات المباشرة إنما يعتمد إلى حد كبير على طبيعة العلاقة بين هذه الشركات والدول المضيفة للاستثمارات، وذلك مع حيث الاهداف المنشودة والقوة التساؤمية لكل طرف من أطراف العلاقة سالفه الذكر.

فخلال الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية كان الشكل الرئيسي للاستثمارات الدولية هو الملكية الكاملة للاصول والمشروعات المختلفة Wholly-Owned، إذ كان الشكل القانوني المفضل لدى الشركات الدولية هو الامتلاك الكامل نظراً لما يتحققه هذا الشكل من مكاسب متعددة لهذه الشركات^(٣). وقد ساند نمو وتطور هذا الاتجاه إبان القرن التاسع عشر نمو الظاهرة الاستعمارية. بحيث أصبحت الأموال التي تتحرك للاستثمار في المستعمرات في مأمن من المصادر أو التأمين، فضلاً عن اتجاهها بصفة أساسية إلى تلك القطاعات التي تخدم بصفة مباشرة حاجات الدولة الأم (أو الدولة المستعمرة). وبالإضافة إلى ذلك فإن سيادة نظام نقدية مستقر، وهو القائم على أساس قاعدة الذهب في تلك الفترة وفر مناخاً اقتصادياً ملائماً لنمو هذه الاستثمارات.

ومن الملاحظ أن معظم التدفقات المالية في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى وفترة ما بين الحربين قد جاءت من كل من إنجلترا وفرنسا وألمانيا، وتركزت في عدد من الدول النامية التي كانت تقع تحت سيطرة هذه الدول. كما تركزت هذه الاستثمارات في قطاعات البنية الأساسية التي تخدم استخراج وتصدير المواد الأولية وأنشطة التعدين. ولم يكن غريباً أن تأتي معظم الاستثمارات في ذلك الوقت من بريطانيا بحكم كونها الاقتصاد الرائد في تلك الفترة، إذ تشير الأرقام إلى أن حجم الاستثمارات الخارجية للمملكة المتحدة قد بلغت حوالي ٤٣٪ من

إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل دول العالم. كما بلغت الاستثمارات الخارجية المباشرة التابعة لفرنسا حوالي ٢٠٪، في حين جاءت المانيا في المرتبة الثالثة بنسبة ١٣٪(٤).

ومنذ بداية النصف الثاني من القرن الحالي تغير النمط التقليدي للاستثمارات الأجنبية، وتقلصت نظم الامتيازات التي كانت تتمتع بموجبها الشركات الدولية بحق استغلال أحد الموارد في البلدان النامية، وكان هذا الحق يغطي الملكية الكاملة والحرية في الانتاج والتجارة وتحديد الأسعار، وذلك مقابل مبالغ متواضعة كان يتم دفعها لحكومات الدول المضيفة. و تعرضت معظم الاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات إلى التأمين على نطاق واسع منذ بداية النصف الثاني من القرن الحالي. وتشير بعض الإحصاءات إلى أن عقد السبعينيات قد شهد حوالي ٤٥٥ حالة تأمين للمشروعات الأجنبية في مختلف القطاعات على مستوى العالم الثالث، كما شهد عقد السبعينيات ٩٣٠ حالة تأمين مماثلة(٥).

وكانت النتيجة المنطقية لظاهرة التأمينات والمصدارات التي انتشرت بين دول العالم الثالث للمشروعات الأجنبية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أن تقلصت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، حيث أثرت هذه المتغيرات على قرارات الشركات الدولية الخاصة بوجهة الاستثمارات الخارجية. وفي هذا الصدد فإن النسبة الكبرى من الاستثمارات الدولية توجهت أساساً إلى الأسواق المحلية للدول الرأسمالية المتقدمة(٦). ويوضح الجدول رقم (١) بالملحق الاحصائي أن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الرأسمالية المتقدمة في عام ١٩٧٠ قد بلغت حوالي ٨١,٢٪ من إجمالي الاستثمارات، في حين بلغت نسبة هذه التدفقات إلى الدول النامية حوالي ١٨,٨٪ فقط. ويبعد

هذا الامر قرارات الشركات الدولية بتوجيهه استثماراتها الى الدول المتقدمة لما تشهده اسواق هذه الدول من استقرار سياسي واقتصادي ينعكس بطبيعة الحال على ربحية هذه الشركات.

والجدير بالذكر أيضاً أن الشطر الأكبر من الاستثمارات التي تدفقت الى البلدان النامية قد ذهب أساساً الى دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. ويوضح الجدول سالف الذكر أن نصيب دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية يزيد عن ٧١,٨٪ من إجمالي الاستثمارات التي تدفقت الى الدول النامية، والسبة الباقية توجهت الى دول افريقيا، وبصفة خاصة شمال افريقيا والبحر المتوسط.

وخلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠م) لم يحدث تحسن يذكر على نصيب البلدان النامية من إجمالي التدفقات الاستثمارية رغم ما ذكر عن تحسن المناخ الاستثماري بعدد من هذه البلدان، ورغم زيادة الحجم المطلق لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية من ١٠,١ مليار دولار عام ١٩٨٠م الى ٣٢ مليار دولار عام ١٩٩٠م، إلا أن الأهمية النسبية لهذه التدفقات قد انخفضت من ١٩,٣٪ الى ١٧,٤٪ فقط خلال نفس الفترة.

والدلالة التي تعكسها هذه النتيجة هي استمرار المخاوف لدى الشركات الدولية من زيادة حجم تدفقاتها الى البلدان النامية بسبب ارتفاع درجة المخاطر الناجمة عن احتمالات عودة ظاهرة التأميمات، وعدم استقرار الأطر والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعدد كبير من هذه البلدان.

والحقيقة أن الشركات الدولية تنظر دائماً الى قراراتها الاستثمارية وتحدد الاتجاهات الأساسية لاستثماراتها من منظور الاطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يحدد طبيعة العلاقة بين العائد المتوقع من

هذه الاستثمارات، والمخاطر الناجمة عن توجيه الاستثمارات إلى دولة أو منطقة معينة.

ومن هذا المنطلق فقد بات من الواضح أن حجم التدفقات الاستثمارية التي توجه إلى البلدان النامية لن يزيد عما هو عليه الآن من حيث الأهمية النسبية من مجمل الاستثمارات الخارجية المباشرة لدول العالم، وذلك على الأقل خلال الفترة الباقة من هذا القرن. ومرد ذلك في الواقع هو استمرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية على ما هي عليه، ومن ثم فإنه ينبغي البحث عن البديل الملائم للحصول على المعارف الفنية Know How وتكنولوجيا الانتاج التي توفرها هذه الشركات من خلال المشروعات المشتركة Joint Ventures التي يمكن أن تقلل المخاطر التي تواجه هذه الشركات في الدول النامية إلى أدنى حد ممكن.

٢ / أهمية الشركات الدولية في الاقتصاد العالمي:

ارتبطت ظاهرة الاستثمارات الدولية بالشركات متعددة الجنسيات. ومن ثم فإن تحليل هذه الاستثمارات يتطلب استعراض واقع هذه الشركات ومركزها في الاقتصاد العالمي، وذلك من منظور تأثيرها على التجارة العالمية، ونقل التكنولوجيا بين مختلف بلدان العالم المتقدم والنامي، عن طريق فروعها المنتشرة على النطاق العالمي.

١/٢ حجم الشركات الدولية وفروعها :

وفي عام ١٩٧٠ كانت هذه الشركات تدير ما يزيد عن ٢٨ ألف فرع في مختلف أنحاء العالم، وبلغ حجم مبيعاتها ما مقداره ٨٠ بليون دولار أمريكي. وقدرت الاستثمارات الأجنبية التي قامت بها هذه الشركات بحوالي ٣٠٠ بليون دولار أمريكي. كما بلغ حجم الانتاج السنوي لها ٧٥٠ بليون دولار في نفس السنة(٧).

هذا ويلاحظ أن الشركات الدولية سالفة الذكر قد أست
وأدارت شبكة واسعة من الفروع التي تعامل في جميع الأنشطة
وال المجالات الانتاجية، والتسويقية والتمويلية. وقد سهلت هذه
الأنشطة إلى حد كبير عمليات نقل التكنولوجيا، إلى جانب اسهامها
في زيادة حركة التبادل التجاري على المستوى العالمي.

وقد أشار تقرير الأمم المتحدة عن الاستثمار الدولي إلى أن عدد
الشركات الدولية قد بلغ حوالي ٣٥ ألف شركة عام ١٩٩٠،
وتمارس هذه الشركات انشطتها عبر شبكة واسعة من الفروع بلغت
ما يقرب من ١٥٠ ألف فرع في مختلف أنحاء العالم. ويوجد من
هذه الشركات الدولية حوالي ٣٨٠٠ شركة في البلدان النامية
(البرازيل - الصين - هونج كونج - الهند - ماليزيا - باكستان - كوريا
الجنوبية - تايوان - يوغسلافيا السابقة) وحوالي ٣٠٩٠٠ شركة في
البلدان المتقدمة، وحوالي ٣٠٠ شركة في وسط وشرق أوروبا. أما
بالنسبة للفروع فانها تنشر على نطاق أوسع، بحيث يوجد ما يربو
على ٦٢٩٠٠ فرعاً في الدول النامية، وحوالي ٧٣٤٠٠ فرعاً في
الدول المتقدمة، وحوالي ١٠٩٠٠ فرعاً في وسط وشرق أوروبا(٨).

ومن الملاحظ أن نسبة عدد الفروع التابعة للشركات الدولية في
الدول النامية قد بلغ حوالي ٤٢,٧٪ من اجمالي عدد الفروع. ورغم
ذلك فان حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي جاءت بها هذه
الفرع إلى الدول النامية لم يتعد ١٧,٤ من اجمالي الاستثمارات
الدولية. ويرجع ذلك إلى صغر حجم هذه الفروع وضآلة انشطتها في
الدول النامية مقارنة بالأنشطة المماثلة في الدول المتقدمة، ويعود هذا
دليلاً آخر على تردد هذه الشركات في اتخاذ قرارات استثمارية من

شأنها تعميق الاستثمارات بالبلدان النامية نتيجة لعدم ملائمة المناخ الاقتصادي من جهة والأطر السياسية والاجتماعية من جهة أخرى.

وعلى صعيد حجم الشركات الدولية، فإن التقارير الدولية تشير إلى تكون ما يطلق عليه "نادي البليون دولار" ويضم هذا المجمع حوالي ٦٠٠ شركة دولية تزيد المبيعات السنوية لكل منها عن البليون دولار. وقد حققت هذه الشركات ما يربو على خمس القيمة المضافة في الزراعة والصناعة التحويلية في كل من البلدان المتقدمة والنامية في منتصف الثمانينات. ومن بين هذا العدد من الشركات الدولية يوجد ٧٤ شركة فقط استأثرت بنصف المبيعات الإجمالية لهذا النادي، وفي مقدمتها شركات البترول، والمواد الكيمائية، والآلات والمعدات والسيارات^(٩).

٢/٢ التوزيع القطاعي لاستثمارات الشركات الدولية:

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، فإن الجدول رقم (٢) بالملحق الإحصائي يوضح كيفية توزيع أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من بعض الدول الرئيسية بين القطاعات الاقتصادية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة، وذلك في عامي ١٩٧٥، ١٩٨٥ م.

ويوضح الجدول رقم (٢) أن هناك اتجاهات عامة لتزايد أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعي الصناعات الاستخراجية والخدمات، في حين تناقصت أرصدة هذه الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية عبر الفترة المبينة في الجدول سالف الذكر. ويلاحظ أن هناك تشابهاً في اتجاهات التركيز لهذه الاستثمارات بين الدول المتقدمة والدول النامية. ففي قطاع الصناعات الاستخراجية

للحظ أن رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية قد ارتفع من ٢٣٪ إلى ٢٩,٩٪ بين عامي ١٩٧٥، ١٩٨٥ م. كما شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة لنفس القطاع في الدول المتقدمة اتجاهها مماثلاً، إذ ارتفعت هذه النسبة من ٢١,٨٪ إلى ٢٣,٧٪ خلال نفس الفترة. أما بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية، فقد شهد انخفاضاً في رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ٤٣٪ عام ١٩٧٥ م إلى ٣١,٨٪ عام ١٩٨٥ م في مجموعة البلدان النامية. وفي الدول المتقدمة لوحظ أيضاً اتجاهها مماثلاً، حيث انخفضت هذه الاستثمارات من ٤٦,٢٪ عام ١٩٧٥ م إلى ٣٦٪ عام ١٩٨٥ م.

ويلاحظ في هذا الصدد أن قطاع الخدمات قد استحوذ على جانب من هذه الاستثمارات في كل من الدول النامية والمتقدمة. ويشير الجدول رقم (٢) بالملحق الاحصائي إلى أن رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاع الخدمات في الدول النامية قد ارتفع إلى ٣٦,٥٪ عام ١٩٨٥ م مقابل ٣١,٢٪ عام ١٩٧٥ م. كما ارتفع هذا الرصيد في مجموعة الدول المتقدمة من ٣١,٣٪ عام ١٩٧٥ م إلى ٣٨,٩٪ عام ١٩٨٥ م.

والدلالة التي يعكسها تطور أرصدة الاستثمارات المباشرة بين القطاعات هي ارتفاع أهمية قطاع الصناعات الاستخراجية، وأنشطة الخدمات من وجهة نظر الشركات الدولية المستثمرة، إذ أن الاستثمار في القطاع الأول يحقق أرباحاً مرتفعة بدرجة تبرر تحمل المخاطر الناجمة عن الاستثمار في هذا القطاع. أما الاستثمار في قطاع الخدمات فإنه لا يستغرق أرصدة رأسمالية كبيرة، وعائده سريع، ومخاطرها قليلة. وهذه العوامل تفسر اتجاهات النمو في ارصدة

الاستثمارات التي وجهت الى هذين القطاعين رغم ما لقطاع الصناعات التحويلية من أهمية كبيرة من وجهة نظر الدول المضيفة لهذه الاستثمارات.

٣/٢ دوافع ومحددات الاستثمار الاجنبي المباشر :

تحتفل دوافع ومحددات الاستثمار الاجنبي المباشر من وجهة نظر الشركات الدولية عن وجهة نظر الدول المضيفة. وينبغي الوصول الى نقطة لقاء للتقرير بين وجهات النظر السابقة، وفيما يلي تحليل لدوافع ومحددات الاستثمار الاجنبي وفقاً لوجهات النظر السابقة:

١/٢/٣ دوافع ومحددات الاستثمار الاجنبي من وجهة نظر الشركات الدولية:

اتضح من تحليل مستوى التدفقات الاستثمارية الى الدول النامية مدى تأثير أحداث المصادرية والتأمين التي تبنتها غالبية الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية على هذه التدفقات من حيث حجمها واتجاهاتها. وهذا الى جانب ما شهدته هذه البلدان من انقلابات مستمرة وتغيرات متتالية في نظم الحكم بها. وقد أثرت هذه العوامل بطبيعة الحال على قرارات الشركات الدولية الخاصة بتوجيهه استثماراتها عبر بلدان العالم المختلفة. ولهذا فقد بدأ الحديث منذ نهاية السبعينيات من هذا القرن عن وسائل تحسين المناخ الاستثماري وجذب رؤوس الاموال الأجنبية للاستثمار المباشر في البلدان النامية. وفي بداية السبعينيات صدر تقرير اللجنة الدولية للتنمية التي تكونت قبل ذلك بعامين لبحث وسائل تحسين المناخ الاستثماري في الدول النامية، وكيفية جذب رؤوس الاموال الأجنبية للاستثمار المباشر بها. وقد انطوى هذا التقرير (١٠) على مجموعة من المبادئ والتوجيهات،

لعل أهمها، ضرورة تشجيع القطاع الخاص المحلي على الاستثمار بازالة كافة المعوقات التي تواجه هذا القطاع، واللجوء لأحد البدائل الاستثمارية التي توفر قدرًا من الأمان للشركات الدولية ومنفعة متبادلة للدول المضيفة، وهذا البديل هو المشروعات المشتركة للتغلب على الاتجاهات والمواقف القومية والعدائية التي تحملها حكومات الدول المضيفة تجاه الشركات الدولية، مع توفير نظام دولي متعدد الأطراف لضمان الاستثمارات وتجنب مخاطر المصادر أو التأمين، أو أية متغيرات سياسية أخرى.

وبالاضافة الى ذلك فقد طالب التقرير الدول النامية بسرعة تطوير بيئتها التشريعية ونظامها الضريبي، وأسوق رأس المال المحلي بها، وتحرير نظمها المالية والقديمة، وتدعم هياكل البنية الأساسية بها. ولا زالت تتردد هذه المبادئ والتوجيهات في العديد من المحافل العلمية، والمنظمات الاقتصادية الدولية الى وقتنا هذا، ورغم ذلك فان ثمة تحسنا طفيفا قد طرأ على اقتصادات بعض الدول النامية، وتحسن المناخ الاستثماري بدرجة كبيرة في بلدان أخرى، الامر الذي جعلها محطة انتظار بعض الشركات الدولية الراغبة في توجيه استثماراتها الى الخارج وتتمثل هذه البلدان في دول جنوب وشرق آسيا، والصين، وبعض دول أمريكا اللاتينية، في حين بقيت غالبية البلدان النامية في مناطق أخرى عديدة خاصة في افريقيا جنوب الصحراء دون المستوى الذي يؤهلها لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في أي صورة من الصور.

وفي هذا الصدد فقد أشارت احدى الدراسات التطبيقية(١١) الى أن أهم محددات جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة هو "الاستقرار

السياسي" بما يحمله هذا المصطلح من معان عديدة، ويأتي مستوى الربحية المتوقع والحوافز الضريبية من وجهة نظر الشركات الدولية في مرتبة متقدمة بعد عوامل الاستقرار السياسي و موقف الحكومات تجاه الاستثمارات الأجنبية.

وهناك العديد من النظريات التي تفسر حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول العالم المختلفة. ومن بين هذه النظريات مايلي :

١/١/٣/٢ نظرية عدم كمال الاسواق :

وفي ظل سيادة المنافسة الاحتكارية (١٢) (أو فرضية عدم كمال الاسواق في الدول النامية) فان الشركات الدولية تجد أن المناخ الاقتصادي ملائم لتوجيه استثماراتها الى هذه البلدان، حيث تتعذر قدرة الشركات المحلية على منافسة الشركات الدولية فيما تملكه الاخيره من موارد مالية، و المعارف فنية وتكنولوجيا عالية الى جانب المهارات الادارية والتنظيمية، وتولد المزايا التي تمتلكها الشركات الدولية مقارنة بالشركات المحلية في احدى البلدان، حماية طبيعية لانشطة هذه الشركة، وقدرة على غزو الاسواق المحلية وتسويق منتجاتها في ضوء هذه المزايا الاحتكارية.

وفي هذا الصدد فان الشكل المفضل لدى الشركات الدولية لتوجيه استثماراتها المباشرة هو الملكية الكاملة للاصول الانتاجية في البلدان المضيفة، غير أن امتلاك الدولة المضيفة لجانب من الموارد الطبيعية والايدي العاملة الرخيصة قد يجعل من المشروعات المشتركة محورا للتفاوض مع هذه الشركات،

• والاتفاق على الشكل الذي يحقق المصالح المتبادلة لكلا الطرفين.

٢/١/٣/٢ نظرية دورة حياة المنتج (١٢) :

وتفسر هذه النظرية دوافع الشركات الدولية الكبيرة في توجيه استثماراتها إلى إحدى الدول. وتحتلط هذه النظرية في مرحلتها الأولى مع نظرية عدم كمال الأسواق. إذ تعتمد الشركة على الميزة الاحتكارية التي تمتلكها في توجيه استثماراتها، وتحاول الاستفادة من هذه الميزة لأكبر فترة ممكنة حتى تتمكن من استرداد نفقات البحث والتطوير (R&D) التي أنفقتها على اكتساب هذه الميزة.

وتبدأ دورة حياة المنتج عندما تستطيع إحدى الشركات الدولية تقديم منتج جديد من خلال استغلال تفوقها التكنولوجي على غيرها من الشركات المنافسة. وتحاول الشركات من خلال امتلاكها لهذا السبق التكنولوجي أن تتحقق أقصى أرباح ممكنة ولهذا، فهي تبدأ في المرحلة الأولى بانتاج المنتج الجديد وطرحه بالأسواق المحلية أولاً، ولكن نظراً لضغط وعدم كفاية السوق المحلي فإنها تبدأ بتصديره إلى الأسواق المشابهة في هيكل الطلب. وعندما يتم تشيع هذه الأسواق، ويقترب المنتج من مرحلته الثانية، وتستقر الطريقة الفنية لانتاجه، فان الشركة المخترعة تبدأ في البحث عن وسائل تخفيض تكاليف الانتاج خوفاً من المنافسة المحتملة من الشركات الأخرى، ولذا فإنها تقوم بانتاج هذا المنتج في أسواق الدول النامية من خلال توجيه استثماراتها المباشرة إلى هذه الدول، بهدف تحطيم عقبات

الحماية من ناحية، وتحفيض نفقات الانتاج من ناحية ثانية، والمحافظة على مركز الريادة في الاسواق العالمية من ناحية ثالثة.

وفي المرحلة الثانية سالفه الذكر، فإن الشركات الدولية تفضل القيام بالاستثمار المباشر من خلال الامتلاك الكامل للأصول الانتاجية بالبلدان المضيفة، غير أن الضغوط القانونية، والوضع السياسي قد تتحتم الاعتماد على الشكل الثاني من الاستثمار الاجنبي المباشر، وهو الدخول في مشروعات مشتركة مع شركاء محليين في الدول المضيفة.

ولا شك أن هاتين النظريتين تتضمنان كافة العوامل والمحددات التي تدفع الشركات الدولية إلى الاستثمار في الدول المضيفة بنقل العمليات الانتاجية إلى أسواق تلك الدول، غير أن العوامل والمحددات السياسية والاقتصادية التي تميز بها البلدان المضيفة تضع قيودا على اتجاه هذه الاستثمارات إلى أسواقها من عدمه. وهو ما يشير إلى أن الاصل في توجيه الاستثمارات إلى دولة ما هو درجة المخاطر السياسية والاقتصادية في هذه الدولة، ويلي ذلك المحددات الأخرى والخاصة بالارباح المتوقعة، والحوافز الضريبية المتوفرة ومدى وفرة المواد الخام الرخيصة والعمالة منخفضة التكاليف إلى غير ذلك من المحددات. ويعد ذلك دليلا على أن افراط بعض الدول النامية في منح الحوافز والاعفاءات والتسهيلات للشركات الدولية قد لا يأتي بنتائج ايجابية من حيث ورود هذه الاستثمارات إليها. بل إن الأهم من ذلك هو تحسين البنية الأساسية والأطر السياسية والاجتماعية الكائنة بهذه البلدان.

٢/٣/٢ دوافع ومحدّدات الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر الدول

النامية :

تحدد هذه الدوافع بتحليل متطلبات الدول النامية وما تحتاجه من استقدام هذه الاستثمارات في أي صورة من الصور. ولكي يمكن التعرف على هذه المتطلبات أو الاحتياجات فينبغي الرجوع إلى خصائص وسمات التخلف في البلدان النامية وتحليل أهم أسباب التخلف ومعوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه البلدان. وقد استغرقت معظم المناقشات والمؤلفات والبحوث العلمية في هذا الأمر العقود الثلاثة الماضية، ومن محمل هذه الكتابات فإنه يمكن تحديد الاحتياجات التالية لمعظم البلدان النامية (١٤) :

أ - موارد رأسمالية .

ب - معارف فنية وتكنولوجية .

ج - مهارات وخبرات ادارية وتنظيمية .

وهذا الى جانب المقومات الاخرى الالزامـة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية بهذه البلدان، والتي منها على سبيل المثال وفرة الموارد الطبيعية، ووفرة الأيدي العاملة وجود بيئة تشريعية مناسبة، واطار سياسي واجتماعي مستقر، ومناخ اقتصادي مواتي، وبنية أساسية ملائمة .

ومن الواضح أن الموارد الرأسمالية والمعارف الفنية والتكنولوجية، والمهارات الادارية والتنظيمية تعتبر من قبل المتغيرات الحاسمة في تطوير الهيكل الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، وهي في معظمها مملوكة في نفس الوقت للشركات الدولية. وعلى هذا فإن البلدان النامية في حاجة الى الحصول على هذه

الموارد، وهي بطبيعتها لا تنفصل عن الشركات الدولية كما لا تنفصل عن بعضها البعض^(١٥) الأمر الذي يجعل حاجة هذه البلدان للتعامل مع الشركات الدولية من الأمور الجوهرية في التنمية الاقتصادية. ونظراً لحاجة الشركات الدولية إلى توسيع أسواقها الخارجية فإن التفاوض بين الطرفين سوف يحقق مصلحة متبادلة لكل منها^(١٦).

ونظراً لأن الفروع المملوكة بالكامل للشركات الدولية في الدول النامية لم تعد مقنعة بفوائدها للدول النامية، فإنها أصبحت غير مرغوبة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، وفضلاً عن ذلك فإن هناك عدداً من الدول المضيفة لا تسمح بالاستثمار الدولي إلا في صناعات محددة، كما يشترط بعضها عدم زيادة ما يمتلكه الطرف الأجنبي عن نسبة معينة. ومن ثم فإن الشكل الذي يلاقى قبولاً ويشجع احتياجات الدول النامية، ويحقق منفعة متبادلة هو المشروعات المشتركة^(١٧).

وعلى هذا النحو فإن الدول النامية تضع في اعتبارها بعض المحددات الأساسية عند الدخول في مشروعات مشتركة مع الشركات الدولية. وتتلخص هذه المحددات في مدي:

- تأثير المشروعات المشتركة على الهيكل الصناعي بالدولة المضيفة.
- تأثير المشروعات المشتركة على مستوى التقدم التكنولوجي.
- تأثير المشروعات المشتركة على مستوى التوظيف.
- تأثير المشروعات المشتركة على أداء الصادرات.
- تأثير المشروعات المشتركة على ميزان المدفوعات.

- تأثير المشروعات المشتركة على تطوير وتنمية المهارات البشرية الوطنية.
 - تأثير المشروعات المشتركة على مستوى الدخل القومي.
- وفيما يلي تحليل ل Maherية المشروعات المشتركة ومدى تأثيرها على الهيكل الصناعي باقتصاد المملكة العربية السعودية باعتبارها واحدة من الدول المضيفة لعدد كبير من المشروعات المشتركة.

٣ - مفهوم وأهمية المشروعات المشتركة:

الواقع أن هناك مفاهيم عديدة ل Maherية المشروعات المشتركة Joint Ventures .
فهناك تلك المشاركات التي وقعت خلال العقد الماضي بين عدد من الشركات الدولية بهدف استكمال جوانب النقص والقصور في كل من هذه الشركات من ناحية، وتوزيع مخاطر تزايد نفقات البحث والتطوير (R&D) من ناحية ثانية. إذ من المعروف أن تزايد حدة المنافسة بين الشركات الدولية على احتراق الأسواق العالمية، والحصول على نسبة متزايدة من هذه الأسواق أدى إلى تكثيف نفقات البحث والتطوير بدرجة كبيرة مما ترتب عليه قصر فترة الاحتكار التكنولوجي التي تتمتع بها أي شركة عند طرحها لمنتج جديد بالأسواق، وقد تفقد الشركة الميزة المكتسبة من المنتجات الجديدة قبل أن تتمكن من استرداد نفقات البحث والتطوير التي انفقتها على هذه المنتجات.

ولهذا فقد بدأت معظم الشركات الدولية المنافسة في الدخول في مشروعات مشتركة مع بعضها لتوزيع نفقات البحث والتطوير من ناحية، وتسهيل عملية ارتياح الأسواق العالمية بسهولة من ناحية ثانية. وهذا الشكل من أشكال التعاون بين المنافسين هو في الحقيقة تعاون حتمته الضرورة والمصلحة المشتركة، وهذه الضرورة هي محاولة البقاء على قيد الحياة في بيئة دولية شديدة التغير(١٨).

والشكل الثاني من أشكال التعاون بين الشركات الدولية في مجال المشروعات المشتركة، هو ذلك التعاون الذي بدأ منذ عدة سنوات بين بعض الشركات الدولية التابعة للدول الرأسمالية المتقدمة (الولايات المتحدة - أوروبا الغربية - اليابان) وبعض الشركات الدولية التابعة للدول النامية وبصفة خاصة الدول حديثة العهد بالتصنيع (NICs) (دول جنوب وشرق آسيا) إذ أن معظم الشركات الدولية التابعة للدول المتقدمة واجهت منافسات حادة في بعض الصناعات (الصلب - النسيج - الإلكترونيات - البتروكيماويات) من الشركات التابعة للدول حديثة العهد بالتصنيع. ويرجع ذلك إلى أن الشركات الأخيرة لديها مزايا نسبية متمثلة في انخفاض تكلفة العمالة، والتكاليف الإدارية، وانخفاض تكلفة مدخلات الانتاج الآخر، فضلاً عن حيازتها لتقنيات ملائمة ودراسة كافية للعمل بصورة جيدة في بيونات أخرى مشابهة، وهي الدول النامية الأخرى (١٩).

غير أن هذه الشركات ينقصها عادة رأس المال اللازم لمزاولة نشاطها خارج دولها الأم، كما قد تتعرض لقيود الصرف الأجنبي في الدول التابعة لها، كما ينقصها كذلك أحد التكنولوجيات التي يتم التوصل إليها في الشركات التابعة للدول المتقدمة، وبعض المهارات والخبرات الفنية.

وعلى ذلك فإن هناك مجالات مشتركة للتعاون بين هذه الشركات للحصول على منافع متبادلة وتلافي أو جه القصور بين كل منها.

والشكل الثالث من أشكال المشروعات المشتركة، فإنه عبارة عن اتفاق بين حكومات الدول النامية (بلدين أو أكثر) بشأن إنشاء واحد أو أكثر من المشروعات الصناعية أو الزراعية أو غيرها باعتبارها وسيلة لتحقيق درجة ملائمة من التكامل الاقتصادي فيما بينها. وترجع أهمية هذه النوعية من المشروعات إلى كونها وسيلة هامة لتجمیع واستغلال موارد البلدان الأطراف، وزيادة القدرة الانتاجية لها، وتحقيق مصالح متبادلة لهذه الأطراف (٢٠).

أما الشكل الرابع للمشروعات المشتركة وهو المقصود في هذا البحث، فإنه يتمثل في إنشاء أحد المشروعات في مجال استغلال الموارد الطبيعية، أو الصناعات التحويلية، أو في المجالات الزراعية المختلفة، وذلك باشتراك أكثر من طرف أحدهم أجنبي والآخر أطراف وطنية، سواء كانت تابعة للقطاع الخاص أو القطاع الحكومي. والطرف الأجنبي في هذه العلاقة ما هو إلا واحدة من الشركات الدولية التي تمتلك بعض المزايا غير المتوفرة للطرف المحلي^(٢١) مثل الخبرة والمعرفة الفنية Know-How، والمهارات الإدارية والتنظيمية، والآلات والمعدات الانتاجية الحديثة.

وقد أشارت بعض الدراسات^(٢٢) إلى أن أسباب قيام المشروعات المشتركة سواء كانت في الدول النامية أو المتقدمة تتلخص فيما يلي:

- أ - وجود تشريعات حكومية تضع حدوداً معينة على ملكية الشركات الأجنبية..
- ب - احتياج أحد الأطراف لمهارات وخبرات الطرف الآخر.
- ج - حاجة أحد الشركاء لمساهمات مالية أو أصول مختلفة من الطرف الآخر.

وقد أشارت الدراسات سالفه الذكر إلى أن ٥٧٪ من المشروعات المشتركة في بعض الدول النامية قد تكونت تحت ضغط وجود تشريعات حكومية تضع حدوداً معينة على ملكية الشركات الأجنبية بها، أما بالنسبة للدول المتقدمة فإن هناك حوالي ١٧٪ فقط من المشروعات المشتركة التي تكونت لهذا السبب.

وفيما يتعلق بالسبب الثاني وهو احتياج أحد الأطراف لمهارات ومهارات الطرف الآخر، فإن نسبة المشروعات المشتركة التي أسست في الدول النامية لهذا السبب هي ٣٨٪، وبلغت هذه النسبة في الدول المتقدمة حوالي ٦٤٪.

أما بالنسبة للسبب الثالث وهو حاجة أحد الأطراف لمساهمات مالية أو أصول مختلفة، فإن نسبة المشروعات التي أقيمت لهذا السبب في الدول النامية قد بلغت ٥٪ فقط، في حين أن هذه النسبة قد بلغت حوالي ١٩٪ في البلدان المتقدمة.

والدلالة التي يمكن التوصل إليها من التحليل السابق هو وجود امكانية كبيرة لقيام المشروعات المشتركة في الدول النامية بتعديل هيكل المشروعات الحكومية التي تحدد نسبة معينة لملكية الشركات الأجنبية في المشروعات المشتركة التي تقام في هذه الدول، إلى جانب تهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الملائمة لاستقدام هذه النوعية من الاستثمارات.

ولا شك أن هناك العديد من المتغيرات الدولية التي تدفع الشركات الأجنبية على التفاوض مع حكومات الدول النامية للدخول معها في مشروعات مشتركة، ومن هذه المتغيرات تزايد حدة المنافسة والمواجحة بين الشركات الدولية على ارتياح الأسواق العالمية بما فيها أسواق الدول النامية^(٢٣)، وازدياد ظاهرة الحماية الجديدة على المستوى العالمي (القيود غير التعريفية)، ومحاولة هذه الشركات تجنب المخاطر السياسية إلى أدنى حد ممكن، بالإضافة إلى ضيق نطاق الأسواق المحلية لهذه الشركات عن استيعاب منتجاتها.

وعلى أية حال فإن الركود العالمي في الدول المتقدمة خلال السبعينيات، وبطء النمو خلال الثمانينيات، وبروز أطراف جديدة في ساحة المنافسة العالمية، وأزمة المديونية الخارجية في بداية الثمانينيات، ومشاكل موازين مدفوعات الدول النامية، وظهور أنماط جديدة من الحماية كل ذلك دفع جميع الأطراف إلى البحث عن الوسائل البديلة لتحقيق مصالحه، ونتج عن ذلك أشكالاً بديلة للاستثمار الاجنبي المباشر، وهي ما يطلق عليها "الترتيبات غير الرأسمالية"^(٢٤).

وتمثل الترتيبات سالفه الذكر في اتفاقات الترخيص، وعقود تسليم المفتاح، وعقود الادارة، ومنح حقوق الامتياز، والتعاقد الدولي من الباطن. وفي معظم الحالات اقترنت هذه الترتيبات ببعض المشاركات الرأسمالية في شكل مشاريع مشتركة. غالباً ما تكون حصة الشريك الاجنبي من أسهم بقيمة الخبرة والمعرفة

الفنية التكنولوجية، وهذه الاخيرة يتم تقديرها كحصة في رأس مال المشروع المشترك في اتفاق منفصل عن الاتفاقيات الأخرى.

وقد وجدت الشركات الدولية أن الترتيبات غير الرأسمالية تعتبر وسيلة فعالة للتغلغل في أسواق جديدة، والحصول على حصة متزايدة من هذه الأسواق. ولا شك أن العمل داخل هذه الأسواق أو بالقرب منها يمكنها من متابعة التطورات التي تجري بها فضلاً عن ترسيخ أقدامها ومواجهة المنافسة التي تأتي من الخارج.

وتوضع الخبرة المكتسبة خلال العقود الماضيين إلى أن مجال الصناعات التحويلية (وبصفة خاصة البتروكيماويات، والالكترونيات، والسيارات، والملابس) قد حققت نجاحات ملموسة في بعض الدول النامية نتيجة الترتيبات غير الرأسمالية سالفة الذكر، بما فيها المشروعات المشتركة.

ففي مجال البتروكيماويات لعبت اتفاقيات الترخيص بالتقنيات، وتعاقدات تسليم المفتاح والمشروعات المشتركة دوراً بالغ الأهمية في زيادة الطاقات الإنتاجية في كل من دول أمريكا اللاتينية (الأرجنتين والبرازيل) ودول جنوب شرق آسيا (كوريا، وتايوان، وهونج كونج، وتايلاند، واندونيسيا، وسنغافورة، وماليزيا، والفلبين، والصين) وبعد دول غرب آسيا وإن كان بدرجة أقل مثل (المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، والبحرين) إذ أن ما تلقته هذه البلدان الأخيرة من التدفقات الدخلة إلى جميع البلدان النامية لم يزيد عن ٣٪ في المتوسط خلال الثمانينات (٢٥).

كما أن بلدان غرب آسيا سالفة الذكر أصبحت متلقية لهذه الاستثمارات من بلدان نامية أخرى، وعلى وجه الخصوص، فإن كوريا وتايوان أصبحتا من أهم الدول الموردة لتقنيات البتروكيميائية إلى الدول النامية الأخرى، إذ قامت الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك" بالدخول في مشروعات مشتركة مع عدد من الشركات الدولية في مجال البتروكيميائيات، ومن هذه

الشركات، شركة "لاكي جروب الكورية، وشركة فورموزا بلاستيكس كوربوريشن التایوانية" لتصنيع البولي فينيل كلورايد (P.V.C) والبوريا. كما دخلت أيضا في مشروعات مشتركة مع عدد آخر من الشركات الدولية التابعة لبلدان رأسمالية متقدمة. وأصبحت الصناعات البتروكيماوية السعودية موجهة أساسا إلى الأسواق العالمية (٢٦).

وعلى هذا النحو انتشرت الترتيبات غير الرأسمالية بما فيها المشروعات المشتركة خلال العقود الماضيين في صناعة الالكترونيات والمنسوجات والملابس الجاهزة، والسيارات.

٤ - الهيكل الصناعي وتجربة المشروعات المشتركة بالمملكة العربية السعودية:
قبل أن يتم تحليل المشروعات المشتركة بالمملكة العربية السعودية، فلا بد من اجراء تحليل موجز لمناخ الاستثمار بالمملكة، مع التركيز على تطور الهيكل الصناعي خلال الفترة التي تقع بين عامي ١٤٠٠هـ - ١٤١٣هـ. ويلي ذلك تحليل آثار المشروعات المشتركة على الهيكل الصناعي بالمملكة.

٤ / ١ المناخ الاقتصادي المصاحب للاستثمارات بالمملكة (٢٧) :

يقصد بالمناخ الاقتصادي للاستثمارات تلك الاطر والأنظمة التي تحكم وتنظم عمليات الاستثمار. وتتضمن هذه الأطر والأنظمة كافة المتغيرات والثوابت الاقتصادية المحاطة بالاستثمار وتأثير فيه وتأثر به.
وقد اعتمدت المملكة في بداية عهدها بالتنمية على اتهاج التخطيط التأسيسي كوسيلة لتحقيق قدر من التنمية المعتمدة على كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص معا بما في ذلك توجيه الدعوة للاستثمارات الأجنبية للمشاركة في مشروعات محلية. وفي هذا الصدد فقد تضمنت الخطط الخمسية المتتابعة (١٣٩٠م - ١٤١٥م / ١٩٩٤م - ١٩٧٠م) ضرورة أن يرتكز

النظام الاقتصادي بالمملكة على مبادئ الاقتصاد الحر، حيث ترك الدولة جزءاً كبيراً من عمليات الانتاج والتوزيع للأفراد والجماعات، مع تشجيع القطاع الخاص على القيام بدور أساسي في الارساع بعملية التنمية بالبلاد (٢٨).

وفي إطار البرنامج العملي لتشجيع القطاع الخاص الوطني والاجنبي على الاستثمار في مشروعات التنمية الاقتصادية بالمملكة تم اصدار عدة قوانين او نظمة لحماية وتشجيع الصناعات الوطنية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، ومن هذه النظمة ما يلي:

٤/١ نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية (٢٩) :

وفي ظل هذا النظام تتمتع الشركات والمصانع الوطنية بما يلي:

١ - الاعفاء الكامل من الرسوم الجمركية على الواردات لكل من الآلات والأدوات والاجهزة وقطع الغيار والمواد الخام الاولية ونصف المصنعة وكافة مستلزمات الانتاج والتعبئة، بشرط ألا يكون لها مثيل محلي وكاف، ويحدد ذلك بناء على قرار من وزير التجارة ، والصناعة والكهرباء.

٢ - تحصل المشروعات الوطنية على الاراضي الازمة لبناء المصانع ومساكن العمال والموظفين بایجار رمزي، ولا يجوز التنازل عن الارض للغير إلا بموافقة وزير التجارة، والصناعة والكهرباء.

٣ - حماية الانتاج المحلي بناء على توصية وزير التجارة، والصناعة والكهرباء، وذلك بتحديد كمية الواردات الأجنبية المماثلة للإنتاج المحلي أو منها، أو زيادة الرسوم الجمركية عليها.

٤ - يجوز أن تعفى المنتجات المعدة للتصدير من رسوم وكافة الضرائب الأخرى وذلك بموجب مرسوم ملكي بناء على قرار مجلس الوزراء.

٤/١/٢ نظام استثمار رأس المال الأجنبي (٣٠) :

يقصد في هذا النظام باستثمار رأس المال الأجنبي كل من النقد والأوراق المالية والتجارية، والآلات والمعدات وقطع الغيار والمواد الأولية والمنتجات ووسائل النقل، والحقوق المعنوية، كحق الاختراع، والعلامات، وما يماثل ذلك من القيم متى كانت مملوكة لشخص طبيعي لا يتمتع بجنسية المملكة العربية السعودية، أو لشخص معنوي لا يتمتع جميع مالكي حصة رأس ماله بجنسية المملكة.

ويتمتع رأس المال الأجنبي الذي يستوفي شروط هذا النظام بما

يليه:

١ - نفس المزايا التي يتمتع بها رأس المال الوطني بموجب نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية، وذلك بالنسبة للمشروعات الصناعية فقط.

٢ - إعفاء مشروعات رأس المال الأجنبي في المجال الصناعي أو الزراعي من ضرائب الدخل والشركات لمدة عشر سنوات وإعفاء المشروعات الأخرى من هذه الضرائب لمدة خمس سنوات.

ويشترط للإعفاء مشاركة رأس المال الوطني بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأس المال، مع بقاء هذه النسبة طوال مدة الإعفاء.

٣ - أجاز النظام امكانية تملك العقارات الازمة وفقا لنظام تملك غير السعوديين للعقارات.

٤/١/٣ نظام تأمين المشروعات الحكومية (٣١) :

وفي إطار تشجيع الصناعات الوطنية، تم استصدار نظام تأمين المشروعات الحكومية، حيث يمنع هذا النظام الأفضلية للشركات والمصانع الوطنية لتوريد مشتريات الحكومة من السلع والخدمات

المختلفة شريطة أن تحقق هذه السلع والخدمات الأغراض المطلوبة منها حتى ولو كانت تقل في الموصفات عن مثيلتها الأجنبية، أو زادت تكاليفها بحدود لا تتجاوز ١٠٪ عن تكاليف استيراد السلع المثلية.

٤/٤ حواجز أخرى للاستثمارات :

بالإضافة إلى ما سبق فقد تم إنشاء صندوق التنمية الصناعية السعودي لتقديم القروض الميسرة للمشروعات الصناعية سواء كانت وطنية، أم مشتركة، وتصل نسبة القروض التي يقدمها الصندوق للمشروعات التي تستوفي الشروط المنصوص عليها في نظام الصندوق إلى نحو ٥٠٪ من رأس المال المستثمر في المشروع. ولا يتضمن الصندوق على هذه القروض سوى مصاريف إدارية تقدر بما نسبته ٢,٥٪ من رأس مال المشروع.

كما تقدم الدولة للمشروعات المرخص لها وفقاً للأنظمة السابقة الكهرباء والمياه بأسعار مخفضة، بالإضافة إلى منح هذه المصانع الاعانات اللازمة لتدريب العاملين السعوديين بها.

٤/٢ تطور الهيكل الصناعي بالمملكة :

لقد بلغ عدد المشروعات الصناعية المنتجة بالمملكة حوالي ٢٠٣٦ مشروعًا في نهاية عام ١٤١٣هـ، وذلك مقابل ٧٣٤ مشروعًا عام ١٤٠٠هـ. ويوضح الجدول رقم (٣) تطور الهيكل الصناعي بالمملكة العربية السعودية بين عامي ١٤٠٠هـ، ١٤١٣هـ حيث بلغ حجم الأموال المستثمرة لهذه المشروعات حوالي ١٣٩ مليار ريال سعودي في عام ١٤١٣هـ وذلك مقابل ٢١ ملياراً فقط عام ١٤٠٠هـ كما استوعبت هذه المشروعات ما يقرب من ١٧٦٨٥٢ عاملًا في نهاية الفترة، مقابل ٧٥٣٣١ عاملًا عام ١٤٠٠هـ.

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية التي تحتلها القطاعات الصناعية المختلفة، فقد لوحظ من واقع أرقام الجدول رقم (٣) ما يلي:

١/٤ أحتل قطاع صناعة المنتجات المعدنية والماكينات المرتبة الأولى بما يقرب من ٢٩,٤٪ من اجمالي عدد المصانع التي أقيمت في القطاع الصناعي ككل. ويليه في الترتيب قطاع صناعة مواد البناء والخزف والصيني وبما نسبته ٢٠٪ من اجمالي عدد المصانع. أما قطاع الصناعات الكيماوية والبلاستيكية، فقد بلغ عدد المصانع التي أقيمت به حوالي ٣٥٠ مصنعا وبما نسبته ١٧,٢٪ من الاجمالي. وجاءت الصناعات الغذائية والمشروبات في المرتبة الرابعة بعدد ٣٢١ مصنعا وبما نسبته ١٥,٧٪ من الاجمالي.

٢/٤ بلغت الاموال المستثمرة في قطاع الصناعات الكيماوية والبلاستيكية حوالي ٩٠,٦ مليار ريال سعودي وبما نسبته ٦٥,٢٪ من اجمالي الاموال المستثمرة في كل القطاعات الصناعية. ويعود كبر نصيب الصناعات الكيماوية والبلاستيكية الى ضخامة المشروعات الاستثمارية التي أقيمت في هذا القطاع بمشاركة الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك" مع بعض الشركات العالمية العاملة في هذا القطاع.

وجاء في المرتبة الثانية والثالثة كل من صناعتي مواد البناء والخزف والصيني والصناعات الغذائية والمشروبات، وبما نسبته ١٢,٥٪، ١٥,٧٪ على التوالي.

٣/٤ استوعبت صناعة المنتجات المعدنية والماكينات ٢٤,٨٪ من اجمالي العمالة في القطاع الصناعي ككل، كما استوعبت الصناعات الكيماوية والبلاستيكية ما نسبته ٢٢,٧٪ من اجمالي العمالة، ويليها في ذلك قطاع

صناعة مواد البناء والخزف والصيني والتي استواعت نحو ١٩,٦٪ من اجمالي العمالة في كافة القطاعات الصناعية.

٤/٤ يلاحظ من حساب كثافة استخدام عوامل الانتاج بالجدول رقم (٤)، أن نمط غالبية المشروعات يميل الى استخدام الكثافة الرأسمالية بدرجة أكبر من كثافة العمل، ولعل ذلك يعود بصفة أساسية الى ندرة اليدى العاملة المطلوبة لهذه المشروعات بالمملكة، إذ أن المملكة تعتبر من قبيل الدول التي لا تميز بالكثافة السكانية، وتعتمد أساسا على استقدام العمالة المطلوبة في جانب كبير منها على الدول الأخرى ذات الكثافة السكانية المرتفعة.

ويوضح الجدول رقم (٤) أن كلا من الصناعات الكيماوية والبلاستيكية وصناعة مواد البناء والخزف والصيني والصناعات المعدنية تميل الى استخدام النمط كثيف رأس المال كأسلوب للانتاج، إذ يقل معامل كثافة (العمل / رأس المال) في هذه الصناعات عن المتوسط العام لـكثافة (العمل / رأس المال) بجميع الصناعات. أما صناعة المنسوجات والجلود والملابس الجاهزة والمنتجات الخشبية فيستخدم فيها أساسا النمط الانتاجي كثيف العمالة. وفيما يتعلق بصناعة الورق والطباعة والنشر، والصناعات الغذائية والمشروعات فيغلب عليها النمط كثيف رأس المال في المملكة العربية السعودية، رغم أنها من الصناعات التي يمكن استخدام النمط كثيف العمل بها. ويؤكد هذا الامر اتجاه المملكة نحو الاسلوب الفني المعتمد على عنصر رأس المال.

ومقصود هنا برأس المال هو المعدات والآلات والاجهزة والاصول الانتاجية المختلفة بما فيها الحقوق المعنوية الخاصة بالخبرة والمعرفة الفنية. ورأس المال بهذا المفهوم يعتبر من العناصر النادرة أيضا بالمملكة،

ويتطلب الامر ضرورة الحصول عليه من الخارج. وهنا تتضح اهمية المشروعات المشتركة والترتيبات غير الرأسمالية الاخرى التي يمكن عقدها مع الشركات الدولية، والمستثمرين الاجانب ممن توافر لديهم العناصر سالفة الذكر.

٤/٥ يوضح الجدول رقم (٥) واقع المشروعات المشتركة في اطار الهيكل الصناعي للمملكة العربية السعودية عام ١٤١٣هـ. ومن هذا الجدول فانه يمكن ملاحظة ما يلي:

أ - حظي قطاع الصناعات المعدنية والماكينات بأكبر قدر ممكن من المصانع والمشروعات التي تم اقامتها في شكل مشروعات مشتركة (وطنية أجنبية) وبلغ اجمالي رأس المال المستثمر في هذا القطاع نحو ٣٧٤٤ مليون ريال سعودي حتى نهاية عام ١٤١٣هـ، وذلك بالنسبة لنحو ١٤٣ مشروعًا مشتركا.

ب - حظي قطاع الصناعات الكيماوية والبلاستيكية بنحو ٤٣ مشروعًا مشتركا (وطني أجنبي)، وبلغت الاموال المستثمرة في هذا القطاع حوالي ٨٥٥٦٦ مليون ريال سعودي.

ج - حظيت صناعة مواد البناء والخزف والصيني بنحو ٥٠ مشروعًا مشتركا في نهاية عام ١٤١٣هـ. وبلغت الاموال المستثمرة في هذا القطاع حوالي ٥٨٤٠ مليونا من الريالات السعودية.

د - جاء في المرتبة الرابعة من حيث عدد المشروعات المشتركة قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات، حيث بلغ عدد المشروعات المشتركة في هذا القطاع حوالي ٣١ مشروعًا برأسمال قدره ١٢٢٢ مليونا من الريالات.

هـ - يلاحظ أن الصناعات كثيفة رأس المال هي التي حظيت بأكبر عدد

من المشروعات المشتركة، وبصفة خاصة الصناعات المعدنية والكيماوية والبلاستيكية وصناعة مواد البناء والخزف والصيني. كما يدخل في ذلك ايضا كل من صناعة المنتجات الغذائية والمشروعات وصناعة الورق والطباعة والنشر حيث يميل الاسلوب الفني المستخدم فيها الى الاعتماد على النمط كثيف رأس المال.

٤ / ٣ أثر المشروعات المشتركة على الأداء الاقتصادي بالمملكة :

والواقع أنه من الصعوبة بمكان أن يتم تحليل أثر المشروعات المشتركة على الأداء الاقتصادي الكلي بالمملكة نظرا لغياب البيانات الخاصة بحجم الانتاج الفعلي لهذه المشروعات، فضلا عن عدم تنااسب الارقام الموجودة من حيث الوحدات الخاصة بقياس حجم الانتاج.

وعلى ذلك فسوف يتم الاعتماد على أرقام الاستثمارات الخاصة بهذه المشروعات ومقارنتها بالاستثمارات الاجمالية في مختلف القطاعات او الانشطة الفرعية لقطاع الصناعة.

ويوضح الجدول رقم (٦) الأهمية النسبية التي تحتلها أرقام الاستثمارات الخاصة بالمشروعات المشتركة من محمل استثمارات انشطة القطاع الصناعي، ويتبين من هذا الجدول مايلي:

١/٣/٤ بلغ حجم الاستثمار الاجمالي للمشروعات المشتركة نحو ١٠١,٥٦١ مiliar ريال سعودي حتى نهاية عام ١٤١٢هـ. وتمثل هذه الاستثمارات ما نسبته ١٧٣,١٪ من اجمالي استثمارات القطاع الصناعي ككل بالمملكة. وتعتبر هذه النسبة مرتفعة للغاية، إذ أنها تعني أن نصيب المشروعات المشتركة من الناتج المولد في القطاع الصناعي بالمملكة قد يتعادل مع هذه النسبة. وبمراجعة أرقام الناتج المحلي الاجمالي من واقع التقارير الرسمية(٢٢) تبين أن الناتج المولد في

القطاع الصناعي بالمملكة بما في ذلك قطاع التعدين وتكثير البترول والصناعات التحويلية الأخرى ومشروعات توليد الكهرباء والماء والغاز، والتشييد والبناء والنقل والتخزين والمواصلات قد بلغ حوالي ٢٤٥,٤٩٠ مليار ريال عام ١٤١٢هـ. ويمثل هذا الناتج الصناعي حوالي ٥٦,٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي المولد في جميع القطاعات الاقتصادية بالمملكة والذي بلغ حوالي ٤٣١,٩١٩ مليار ريال عام ١٤١٢هـ.

وعلى هذا التحول فإن مقدار مساهمة المشروعات المشتركة في توليد الناتج الصناعي يصل إلى حوالي ١٨٤,٤ مليار ريال وبما نسبته ٤٢,٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

٤/٣ يوضح الجدول رقم (٦) بالملحق الاحصائي أن ٩٤,٤٪ من استثمارات قطاع الصناعات الكيماوية والبلاستيكية تخص أساساً المشروعات المشتركة بما فيها مشروعات شركة سابك وبترومين المشتركة. وبعد هذا القطاع من أكبر القطاعات التي شهدت تدفق الاستثمارات الأجنبية بها، ولعل ذلك يعود إلى الطبيعة الفنية لهذا القطاع من حيث اسلوب الانتاج المستخدم به، وهو اسلوب كثيف رأس المال، كما أنه من القطاعات التي يتطلب الاستثمار فيها الحصول على الخبرة والمعرفة الفنية من الشركات الدولية، ويشجع هذه الشركات على المشاركة في هذا القطاع وفرة المواد الخام ومستلزمات الانتاج اللازمة محلياً.

ويتفق هذا الامر مع ما توصل اليه البحث في جزئه الاول من حيث دوافع الشركات الدولية للاستثمار بالدول النامية، وخاصة فيما يتعلق بوفرة المواد الخام ومستلزمات الانتاج.

٤/٣ تأتي الاستثمارات المشتركة في قطاع الصناعات المعدنية الأساسية في المرتبة الثانية، حيث بلغت هذه الاستثمارات حوالي ٣,٦٧٠ مليار ريال وبما

نسبة ٧٪ من اجمالي استثمارات هذا القطاع. ومن المعروف أن هذا القطاع يسهم بما نسبته ٣٥٪ من محمل الناتج المحلي المولد في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي بالمملكة، وعلى ذلك فان ٩٠٪ من هذا الناتج يعود اساسا الى نشاط المشروعات المشتركة في قطاع الصناعات المعدنية الأساسية.

٤/٣/٤ وباتي إسهام كل من قطاع صناعة الورق والطباعة والنشر، وصناعة مواد البناء والخزف والصيني، وصناعة المنتجات المعدنية والماكينات في المرتبة الثالثة وينسب متقاربة، بلغت حوالي ٣٣,٨٪، ٣٣,٦٪، ٣١,٧٪ لهذه القطاعات على التوالي، وهو ما يعني أنه ما يقرب من ثلث الاستثمارات التي وجهت لهذه القطاعات قامت به مشروعات الاستثمار المشتركة. كما تقارب اسهامات المشروعات المشتركة من محمل الاستثمارات في قطاعي الصناعات الغذائية والمشروبات، وصناعة الخشب والمنتجات الخشبية. إذ بلغت هذه النسب حوالي ١٢,٧٪، ١٥,٦٪ على التوالي.

والملحوظ أن عدد المشروعات المشتركة في قطاع المنسوجات والملابس والجلود لم يتعد ستة مصانع فقط باجمالي تكلفة رأسمالية بلغت حوالي ١٣٦ مليون ريال وبما نسبته ٧,٣٪ من اجمالي الاستثمارات في هذا القطاع. ويعود ذلك الى أن صناعات المنسوجات والملابس والجلود أصبحت من الصناعات شائعة التكنولوجيا ويمكن للدول النامية أن تسهم فيها دون الحاجة الى شراكة الشركات الدولية في هذه الخصوص. غير أن ضعف مساهمة هذا القطاع من محمل الاستثمارات الصناعية بالمملكة يعود الى كونه يضم الصناعات التي تتميز بكافتها لاستخدام عنصر العمل غير المتوافر بالمملكة.

ونخلص مما سبق الى أن القطاع الصناعي بالمملكة قد تأثر بشكل كبير خلال الفترة الماضية باسهام المشروعات المشتركة من حيث حجم الاستثمارات الاجمالية

في القطاع الصناعي ككل، ومن حيث ترکز هذه الاستثمارات في قطاعي الصناعات الكيماوية والبلاستيكية، والصناعات المعدنية الأساسية، وهي قطاعات بطيئتها تحتاج إلى الخبرة والمعرفة الفنية بدرجة كبيرة، ويليها في ذلك قطاعات صناعة الورق ومواد البناء والمنتجات المعدنية والماكينات.

وعلى هذا النحو فإن تجربة المملكة العربية السعودية في مجال المشروعات المشتركة تشير إلى امكانية الاعتماد على هذا الأسلوب لتطوير البنية الصناعية وتحسين مستوى الأداء الاقتصادي بعدد من الدول النامية الأخرى.

جدول رقم (١)

نسبة مئوية
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل حسب مجموعات الدول

السنوات	مجموعات الدول	الدول	السنوات	مجموعات الدول	الدول
(١) الدول الرأسمالية المتقدمة:			(١) الدول الرأسمالية المتقدمة:		
(المركي - أوروبا - اليابان - أخرى)			(المركي - أوروبا - اليابان - أخرى)		
(٢) البلدان النامية			(٢) البلدان النامية		
آفریقيا			آفریقيا		
أمريكا اللاتينية والكاريبى			أمريكا اللاتينية والكاريبى		
جنوب وشرق آسيا			جنوب وشرق آسيا		
غرب آسيا			غرب آسيا		
جنوب أوروبا: (غibrص -			جنوب أوروبا: (غibrص -		
تركيا - سلطنة - يوغسلافيا السابقة)			تركيا - سلطنة - يوغسلافيا السابقة)		
المجموع			المجموع		
(٣) دول العالم باستثناء			(٣) دول العالم باستثناء		
الاقتصادات المنقطعة مركبها			الاقتصادات المنقطعة مركبها		
بillion الدولارات			billion الدولارات		
١٩٨٤	١٩٥١	١٣٣	٧٨,٠	٥٢,٢	٩,٧
١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥
١٩٩٢					

البعض: عام ١٩٧٠ من: (٢٨٦). U.N. : "Transnational Corporations in World Development", 1983, UNCTC, p. السنتين ١٩٨٥-٧٥ ساهمت الشركات غير الوطنية في التنمية العالمية، مركز الأمم المتحدة لشئون الشركات عبر الوطنية، نيويورك.

U.N.: "Transnational Corporation as engines of growth, World Investment Report, New York, 1992, p. (14). مسخرة من: ۱۹۹۲ م ۱۴۰۱

جدول رقم (٢)

التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من عدة دول مختارة*

عامي ١٩٧٥ / ١٩٨٥ م

(نسبة مئوية)

الإجمالي	القطاعات الأخرى	الخدمات	الصناعات التحويلية	الصناعات الاستخراجية	الصناعات الأخرى	القطاعات الأخرى	الإجمالي
١٠٠٪	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٧٥	١٠٠٪
١٠٠	١,٨	٢,٨	٣٦,٥	٣١,٢	٤٣,٠	٢٩,٩	٢٣,٠
١٠٠	١,٤	٠,٧	٣٨,٩	٣١,٣	٤٦,٢	٢٣,٧	٢١,٨
١٠٠	٢,٣	٢,٣	٣٦,٩	٢٩,٢	٤٥,٧	٢٥,٧	٢٢,٨

المصادر: تم حساب أرقام هذا الجدول من:

- الاسم المتحدة: "الشركات غير الوطنية في التنمية العالمية... اتجاهات وتوقعات" ، مركز الاسم المتحدة لبيان الشركات غير الوطنية، نيويورك، ١٩٩٠، ص ٣.

- الدول المختارة هي: (الولايات المتحدة الأمريكية - اليابان - المملكة المتحدة -mania - كندا - هولندا).

وقد أقتصرت البيانات على توزيع أرصدة الاستثمارات الخاصة بهذه الدول التي تتعرف عنها بيانات عن هذا التوزيع القطاعي. وهي تغطي اتجاهات عامة لتطور عملية تحصيص الاستثمارات المباشرة بين القطاعات في كل من الدول النامية والمتقدمة.

جدول رقم (٣)

تطور الهيكل الصناعي للمملكة العربية السعودية بين عامي ١٤٠٠ - ١٣١٤ـ

المجمل الصناعي عام ١٤١٣ـ		المجمل الصناعي عام ١٤٠٠ـ		المقطوع	
الأهمية النسبية٪	عدد العمال	الأهمية النسبية٪	عدد العمال	الأهمية النسبية٪	العمال
١٣,٨	٢٤٣٦٥	٥,٧	٧٨٩١	١٥,٧	٣٢١
٤,٥	٨٠٢٠	١,٣	١٨٦٦	٣,٦	٧٣
٤,٢	٧٥١٦	٠,٨	١١٤٥	٤,٥	٩٢
٥,٧	١٠٠٤٥	٢,٣	٣١٤٤	٦,٧	٥٠٤٢
٢٢,٧	٤٠١٩٦	٦٥,٢	٩٠٦٤٠	١٧,٣	٣٥٠
١٩,٦	٣٤٦٧٧	١٢,٥	١٧٣٧١	٢٠,٠	٤١٢
١,٧	٣٠٨٢	٢,٩	٤٠٤٦	٠,٤	٨
٢٤,٨	٤٣٨٨٧	٨,٥	١١٨٢٢	٢٩,٤	٥٩٨
١,٧	٣٠٧١	٠,٥	٦٢٧	٢,٦	٥٣
١,١	١٩٩٣	٠,٣	٤٢١	١,٠	٢١
١٠٠	١٧٦٨٥٢	١٠٠	٢٠٣٦	١٠٠	٢١١٤٣
الإجمالي		٧٣٤	٧٥٣٢١	١٠٠	

المصدر: وزارة الصناعة والケمربا، إدارة الإحصاء الصناعي، البيان الإحصائي للمصانع المستجة للمرخصة بموجب نظامي حماية وتحجيم الصناعات الوطنية
واستثمار رأس المال الأجنبي.

جدول رقم (٤)

كثافة استخدام عوامل الانتاج (العمل ورأس المال)

في المشروعات الصناعية المختلفة بالمملكة

القطاع	عدد العاملين	رؤوس الاموال المستمرة بالمليون ريال	معامل الكثافة عمل/رأس مال
الصناعات الغذائية والمشروعات	٢٤٣٦٥	٧٨٩١	٣,١
صناعة المنسوجات والملابس والجلود	٨٠٢٠	١٨٦٦	٤,٣
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٧٥١٦	١١٤٥	٦,٦
صناعة الورق والطباعة والنشر	١٠٠٤٥	٣١٤٤	٣,٢
الصناعات الكيماوية والبلاستيكية	٤٠١٩٦	٩٠٦٤٠	٠,٤٤
صناعة مواد البناء والخزف والصيني	٣٤٦٧٧	١٧٣٧١	٢,٠٠
الصناعات المعدنية	٤٦٩٦٩	١٥٨٦٨	٣,٠٠
صناعات متعددة أخرى	٣٠٧١	٦٢٧	٤,٩
النقل والتخزين	١٩٩٣	٤٢١	٤,٧
الاجمالي	١٧٦٨٥٢	١٣٨٩٧٣	٣,٦

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٥)

وأقح المشروعات المشتركة في إطار الهيكل الصناعي لاقتصاد المملكة العربية السعودية عام ١٤١٣هـ

الإجمالي	الإجمالية النسبية٪	عدد العاملين	الإهمية النسبية٪	الأموال المستثمرة٪	الإهمية النسبية٪	عدد المصانع	القطاع	معامل لكتافة عمل رأس مال
٣,٣٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠١٥٦١	١٠٠	٥٣٧٦٤	النقل والتغذير	
٨,٢	٠,٠٨	٤١	٥	٠,٠٢٠٢	٥	٠,٢	صناعات متعددة أخرى	
١,٠٤٩	٠,٤٤	٢٣٩	١٦٠	٠,٢	٠,٨	٣	الصناعات المعدنية الأساسية	
-	٣,٩٩	٢١٤٦	٣,٦	٣٦٧٠	٠,٨	٣	الصناعات المعدنية الأساسية	
٠,٤٥	٠,٤٥	١١٨٧٠	٣,٧	٣٩,٦	١٤٣	٣٧٤٤	صناعة المستحضرات المعدنية والآكياس	
١٥,٦	٥,٠٨	٨٣٧٨	١٥,٦	٨٤,٢	٨٥٥٦٦	٢٥,٨	الصناعات الكيمياوية والبلاستيكية	
١,٠٤٣	٥٠	٨٣٧٨	١٥,٦	٨٤,٢	٨٥٥٦٦	٩٣	صناعة الورق والطباعة والنشر	
٢٠,٢٧	٥,٠٨	٢٢٩٠٥	٢٤,٦	٢٢٩٠٥	٨٤,٢	٢٥,٨	الصناعات الكيمياوية والبلاستيكية	
٢,٥٧	٥,١	٢٧٣٤	١١	١٠٦٣	١٠,٦	٤	صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	
٨,٥٥	١٤	١٢٤٠	٢,٣	١٢٤٠	١٤٥	٤,٢	صناعة الملابس والحقول	
٣,٩٩	١٠,١٢	٥٤٢	١,٠	١٣٦	١٧	٦	الصناعات الغذائية والمشربات	
٢,٩٨	١,٢	٣٦٦٩	٦,٨	١٢٣٢	٨,٦	٣١	الصناعات الصناعية	
								٢٢-

المصدر: وزارة الصناعة والكهرباء، "ادارة الاحصاء الصناعي" اليابان الاصحائي للصناعة المستحبة المرخصة ببرحب نظامي حمائية وتشجيع الصناعات الوطنية واستثمار رأس المال الاجنبي.

جدول رقم (٦)

الأهمية النسبية لاستثمارات المشروعات المشتركة موزعة حسب القطاعات

القطاع	الاحتياطي المليون	الاستثمارات المليون	الأهمية النسبية للاستثمارات المشتركة %
الصناعات الغذائية والمشروبات	٧٨٩١	١٢٣٢	١٥,٦
صناعة المنسوجات والملابس والجلود	١٨٦٦	١٣٦	٧,٣
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	١١٤٥	١٤٥	١٢,٧
صناعة الورق والطباعة والنشر	٣١٤٤	١٠٦٣	٣٣,٨
الصناعات الكيماوية والبلاستيكية	٩٠٦٤٠	٨٥٥٦٦	٩٤,٤
صناعة مواد البناء والعزف والصيني	١٧٣٧١	٥٨٤٠	٣١,٧
صناعة المنتجات المعدنية والماكينات	١١٨٢٢	٣٧٤٤	٣١,٧
الصناعات المعدنية الأساسية	٤٠٤٦	٣٦٧٠	٩٠,٧
صناعات متعددة أخرى	٦٢٧	١٦٠	٢٥,٥
النقل والتخزين	٤٢١	٥	١,٢
الاحتياطي	١٣٨٩٧٣	١٠١٥٦١	٧٣,١

المصدر : من جداول أرقام .٥٣-

هوامش ومراجع البحث

١- لاشك أن البحث في تعريف الشركات المتعددة الجنسية واستخدام مصطلح معين لها يعتبر من الامور الاساسية لتحليل أوضاع هذه الشركات. ولهذا فقد عرفها بعض الباحثين على أنها "الشركة التي تتوافر لها الشخصية المستقلة وتمارس نشاطها في أكثر من دولة اجنبية".

J.M. Livingstone : "The International Enterprise", Associated Business Programmes, London, 1975, p. (9).

كما يوجد تعريف متفق عليه لهذه الشركات وهو تعريف "فيرنون Vernon" حيث يرى أن هذه الشركات عبارة عن أي منظمة تحقق رقم أعمال (أو مبيعات) يتعدى ١٠٠ مليون دولار سنويًا وتزاول أنشطتها في أكثر من ٦ دول أجنبية.

وهذا التعريف قد تم قبوله بواسطة الأمم المتحدة كتعريف رسمي للمؤسسات الدولية وهي تستخدم المصطلحات التالية لتعطى نفس المفهوم

Multinational Enterprises - المنشروعات متعددة الجنسية

Transnational Enterprises - المشروعات عابرة القومية

International Enterprises - المنشآت الدولية

أنظر في ذلك :

Joanna Kinsey : "Marketing in Developing Countries" (Macmillan Education), 1988, p. (214).

وعلى هذا النحو فسوف يتم استخدام مصطلح الشركات الدولية في هذا البحث لتعطى نفس المفهوم الخاص بالشركات متعددة الجنسية أو عابرة القومية.

٢ - وفي هذا يقول "بيترهانس" المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة لشئون الشركات عبر الوطنية: "شهدت الشمائل تغيرات رئيسية في نظام الاتصال في العالم، وكانت الشركات عبر الوطنية تمثل القوى الرئيسية التي تشكل مستقبل التجديدات التكنولوجية. وفي الوقت نفسه، ظهرت في العقد الماضي علاقة ذات

طابع براغماتي وعملي بين الحكومات المضيفة والشركات عبر الوطنية. وقام الكثير من البلدان النامية التي ناءت تحت عبء الديون والركود الاقتصادي بتحرير سياساتها ازاء الشركات عبر الوطنية، في حين أظهرت هذه الشركات مزيداً من الحساسية نحو التنمية والأهداف الاقتصادية للبلدان المضيفة، وقد تراجعت حقبة المواجهة وحل محلها بحث عملي يستهدف التوصل الى توفيق للمصالح يعود بالنفع على الجانبيين".

انظر في ذلك :

الامم المتحدة: "الشركات عبر الوطنية في التنمية العالمية.. اتجاهات وتوقعات" مركز الامم المتحدة لشئون الشركات عبر الوطنية، نيويورك، ١٩٩٠م، ص(ج).

Richard W. Wright and Colin S. Russel: "Joint Ventures in Developing Countries: Realities & Responses" (Columbia Journal of World Business), summer 1975, p. (74).

٤ - د. حسين نجم الدين: "تطور الاقتصاد الدولي والتنمية" (دار النهضة العربية، ١٩٨٤م، ص(٤٩).

٥ - د. محمد السيد السعيد: "الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية" سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد (١٠٧) نوفمبر ١٩٨٦م، ص(٢٠٢).

٦ - الأمم المتحدة : "الشركات عبر الوطنية في التنمية العالمية.. اتجاهات وتوقعات"، مرجع سبق ذكره ص(١٠٨).

انظر كذلك :

Sugata Marjit: "Rationalizing Public -Private Joint Ventures in an Open-Economy " (Journal of Development Economics), No. (33), p. (377).

Ranjan Das: "Impact of Host Government Regulations on MNCs Operation: Learning from Third World Countries" (Columbia Journal of World Business) Spring 1981, p. (85).

U.N. : "World Investment Report, 1992, New York, p. (12) - ٨

٩ - الأمم المتحدة: الشركات عبر الوطنية في التنمية العالمية، ... مرجع سبق ذكره،
ص(٤٩).

١٠ - لستر بيرسون وآخرون : "شركات في التنمية.. ماذا يجري في العالم الفقير"،
ترجمة ابراهيم نافع، دار المعارف، ١٩٧١م، ص.ص. (١١٦-١٢٤).

A.E.EI Haddad : "Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries, The Egyptian Situation", L'Egypte Contemporaine, No. (403), pp. (65-92). ١١

١٢ - د. عبدالسلام أبو قحف: "اقتصاديات الاستثمار الدولي" (المكتب العربي
الحديث)، الاسكندرية، الطبعة الثانية، ١٩٩١، ص(٧٢).

انظر كذلك :

د. محمد السيد السعيد: "الشركات عابرة القومية، ومستقبل القاهرة القومية.." مرجع سبق ذكره، ص(٢٨).

د. مصطفى محمد عز العرب: "الاستثمارات الأجنبية: دراسة مقارنة لتحديد
مركز مصر التنافسي" ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمي الثالث عشر لل الاقتصاديين
المصريين، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٨م، ص(٤).

N. Hood & S. Young : "The Economics of Multinational Enterprise"
(Longman Group. Ltd.), London, 1982, p.(47).

١٣ - راجع في هذه النظرية :

Edward W. Cundiff & Marye Tharp Hilger: "Marketing in the International Environment" (Prentice Hall, Inc., 1984), pp. (256-260).

انظر كذلك :

Louis T., Wells J., : "A product Life Cycle for International Trade", (Journal of Marketing), July 1968, pp (1-6).

R. Vernon : "International Investment & International Trade in the Product Cycle" (Quarterly Journal of Economics), May, 1966, pp. (190-207).

Richard W. Wright and Colin S. Russel: "Joint Ventures in Developing Countries. op. cit., p.p. (14-15). ١٤

Richard W. Wright and Colin S. Russel : Ibid, p. (15) ١٥

٦- الأمم المتحدة: "الشركات عبر الوطنية في التنمية العالمية..." مرجع سبق ذكره، ص(٨١٠). ٦

Kofi Afriyie : "Factor Choice Characteristics and Industrial Impact of Joint Ventures.. Lessons from a Developing Economy" (Columbia Journal of World Business) Fall, 1988, p. (51). ١٧

٨- انظر في هذا التحليل، والامثلة على هذه المشاركات بين الشركات الدولية: Vern terpstra : "The Changing Environment of International Marketing" published in Malcolm H.B. McDonald and S. Tamer Cavusgil : "The International Marketing Digest" (Heinemann Professional Publishing), London, 1990, p.(33).

Seamus G. Connolly : "Joint Ventures with Third World Multinationals: A New Form of Entry to International Markets". (Columbia Journal of World Business), summer, 1984, p. (18). ١٩

٢٠- انظر في تجربة المشروعات المشتركة كوسيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي.
د. عبدالوهاب حميد رشيد: "التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة"،
(المؤسسة العربية للدراسات والنشر)، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٨٢ م.
انظر كذلك:

محمد منير الطوخي: "المشروعات المشتركة كوسيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وادارة الاعمال،
جامعة حلوان، ١٩٨١ م.

٢١- انظر في تعريف المشروع المشترك:

E.J. Kolde : "International Business Enterprise", (Prentice - Hall, Inc.), London, 1968, p. (260).

انظر كذلك :

س. حافري: "استراتيجية المشروعات المشتركة"، (مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية)، أنقرة، العدد الثاني، المعجلد الثامن، ١٩٨٧ م، ص(١٠).

٢٢- انظر في ذلك :

Paul W. Beamish: "The Characteristics of Joint Ventures in Developed and Developing Countries", (Columbia Journal of World Business), Fall 1985, p. (13).

Kofi Afriyie: "Factor Choice Characteristics.. " op.. cit., p.(52).

٢٣- انظر في أهمية المشروعات المشتركة من المنظور التسويقي للشركات الدولية التابعة للولايات المتحدة الامريكية:

Jack Enen, Jr.: "Venturing Abroad, International Business Expansion via Joint Ventures", (McGraw-Hill, Inc.). U.S.A., 1991, p. (14).

٤- الامم المتحدة: "الشركات عبر الوطنية في التنمية العالمية.." مرجع سبق ذكره، ص(١٠٨).

٢٥- الأمم المتحدة: المرجع السابق، ص(١٣٨).

٢٦- الامم المتحدة: المرجع السابق، ص(١١١).

٢٧- انظر في تحليل المناخ الاستثماري بالمملكة: الغرفة التجارية والصناعية بجدة، مركز البحث، : "أساليب جذب الاستثمارات الاجنبية في مشروعات مشتركة بالمملكة العربية السعودية"، شعبان ١٤٠٩ هـ، مارس ١٩٨٩ م.

٢٨- المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط "دور القطاع الخاص في التنمية الصناعية والنظرية المستقبلية"، ورقة مقدمة الى ندوة مساهمة القطاع الخاص في التنمية، الرياض، ديسمبر ١٩٨٨ م، ص(٣٠٢).

٢٩- انظر :

"نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية" الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٥٠) في ٢٣/١٢/١٣٨١ هـ والقرار الوزاري رقم (٦٩٩) وتاريخ ١٩/١٢/١٣٨١ هـ.

٣٠- أنظر :

"نظام استثمار رأس المال الأجنبي" الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٤/م) بتاريخ ١٣٩٩/٢/٢ بناء على قرار مجلس الوزراء رقم (١٧) بتاريخ ١٣٩٩/١/١٨.

٣١- أنظر :

"نظام تأمين مشتريات الحكومة" الصادر بموحّب القرار الوزاري رقم (٤٢٣) بتاريخ ١٣٩٧/٣/٢٥ والمتوج بالمرسوم الملكي رقم (١٤/م) بتاريخ ١٣٩٧/٤/٧.

٣٢- المملكة العربية السعودية، "التقرير السنوي لعام ١٤١٢هـ/١٩٩١م لمؤسسة النقد العربي السعودي".

